مشروع تحديات الانتقال في سوريا

ورقة مناقشة (28)

الجيش الوطني السوري: التشكيل والتحديات والآفاق المستقبلية

نوار شعبان، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مركز جنيف للسياسات الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست في عام 1995، بعدد أعضاء قدره 53 دولة عضوًا، لغرض رئيسي هو تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. يتولى مركز جنيف للسياسات الأمنية تدريب المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين والضباط العسكريين وموظفي الخدمة المدنية الدولية وموظفي المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين.

مشروع تحديات الانتقال في سوريا

مشروع متعدد الأطراف للحوار والبحث يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، وعودة اللاجئين، وإعادة الإعمار. يدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع معهد الجامعة الأوروبية والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السويسرية للسلام "سويس بيس".

المحرر:

عبد الله إبراهيم، باحث رئيسي في المشروع

تامر بدوي، باحث مساعد

المؤلف

نوار شعبان

نوار شعبان هو خبير في الصراعات لدى مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، حيث يتخصص في النفوذ الإيراني في سوريا، مع التركيز على نشاط الميليشيات الشيعية. وهو أيضًا باحث غير مقيم لدى مركز دراسات الشرق الأوسط (أورسام).

الأفكار المعبر عنها تخص المؤلف وحده ولا تخص الناشر أو جمعية المؤلفين.

نُشرت في أكتوبر/ تشرين الأول 2020

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية

في 30 ديسمبر/ كانون الأول 2017، أعلنت الحكومة السورية المؤقتة إنشاء الجيش الوطني السوري. وكان الهدف الرئيسي هو توحيد جميع الفصائل العسكرية التي قاتلت ضمن عمليتي درع الفرات وغصن الزيتون العسكريتين ضد تنظيم الدولة الإسلامية وحزب الاتحاد الديمقراطي. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وقبل إطلاق عملية نبع السلام في شرق الفرات، أُعلن اندماج الجبهة الوطنية للتحرير والجيش الوطني السوري خلال حفل رسمي بحضور مسؤولي الحكومة السورية المؤقتة في شانلي أورفة، تركيا.*

تهدف ورقة المناقشة الماثلة إلى توضيح الصعوبات الرئيسية التي تواجه الجيش الوطني السوري منذ إنشائه وحتى الآن. كما ستضع الورقة السيناريوهات المحتملة للجيش الوطني السوري في الواقع العسكري والسياسي في المستقبل. ويوفر الشكل 1 والجدول 1 فكرة عن مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري ومناطق سيطرة الجهات الفاعلة المتنافسة المحلية والدولية في حلب وإدلب والرقة.

الشكل 1: مناطق نفوذ وسيطرة المعارضة (أكتوبر/ تشرين الأول 2020) [1]

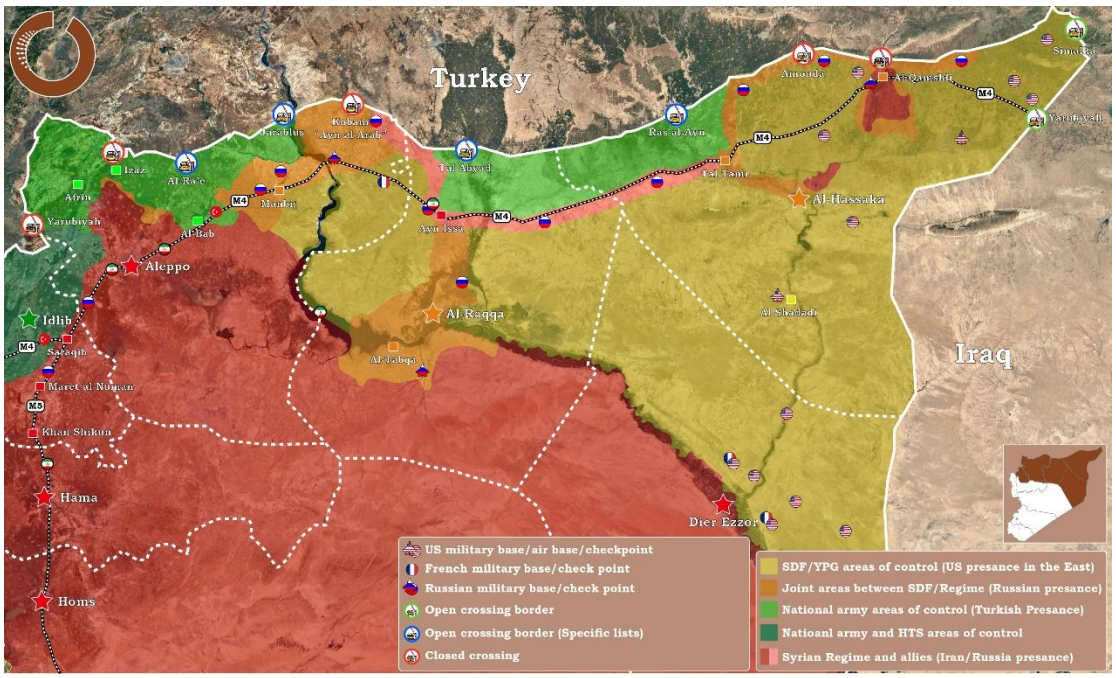

الجدول 1: نسبة سيطرة القوات المحلية في حلب وإدلب والرقة						
				مناطق تسيطر عليها المعارضة		
	مساحة المحافظة كم^2	قوات النظام	منطقة مشتركة (النظام وقوات سوريا الديمقراطية)	قوات سوريا الديمقراطية	الجيش الوطني (بما في ذلك الجبهة الوطنية للتحرير في إدلب)	هيئة تحرير الشام
حلب	18,482 كم^2	%52	%8	%16	%22	%2
إدلب	6,097 كم^2	%49	-	-	%10	41%

* هذه الورقة مترجمة عن إسهام للمؤلف منشور باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للسياسات الأمنية.

[1] تصميم الخريطة مقدم من المؤلف باستخدام نظام ArcGIS وبرنامج Illustrator (20 أكتوبر/ تشرين الأول 2020).

الرقة	18,482 كم^2	%52	%8	%16	%24	-
المصادر: مصادر متعددة جمعها المؤلف [2]						

تطور الجيش الوطني السوري واندماجه مع الجبهة الوطنية للتحرير

منذ إعلان الحكومة السورية المؤقتة عن تشكيل الجيش الوطني السوري في 30 ديسمبر/ كانون الأول 2017، كان الكيان يتألف من ثلاثة فيالق رئيسية، هي: فيلق السلطان مراد، وفيلق جبهة الشام، وفيلق الجيش الوطني. وشمل الهيكل العسكري للجيش الوطني السوري وجود قيادة عسكرية موحدة لجميع الفصائل في مناطق عملية درع الفرات (ريف حلب الشمالي والشرقي). وعند تشكيل الفيالق، جُردت فصائل المعارضة المسلحة من أسمائها وأعيد توزيعها في الفيالق الثلاثة، حيث يضم كل فيلق ثلاث فرق، وتضم كل فرقة ثلاثة ألوية، ويضم كل لواء ثلاث كتائب.

الشكل 2: التسلسل الهرمي للجيش الوطني السوري

في عام 2019، اندمج هيكل الجيش الوطني السوري بصورته القائمة في عام 2017 على النحو الُمبيَّن مع الجبهة الوطنية للتحرير. وكانت الجبهة الوطنية للتحرير قد تشكلت من 11 فصيلاً من الجيش السوري الحر في محافظة إدلب في مايو/ أيار 2018. وبعد عملية الاندماج، ارتفع قوام الجيش الوطني السوري إلى سبعة فيالق، ثلاثة من الجيش الوطني بصورته القائمة في عام 2017 وأربعة من الجبهة الوطنية للتحرير. وأعلن المجلس الوطني السوري، وهو ائتلاف المعارضة التابع للحكومة السورية المؤقتة، أن القوة البشرية الجديدة للجيش الوطني السوري قد وصل قوامها إلى 80 ألف مقاتل. [3]

التحديات الستة التي تواجه الجيش الوطني السوري

[2] تستند نسبة السيطرة إلى برنامج رسم الخرائط المستخدم من قبل المؤلف، ويُقدر هامش الخطأ ما بين 1 و2%.
[3] "دمج الجيش الوطني "بالجبهة"، خطوة سورية ضد من؟" (اللغة العربية) موقع *العربي الجديد* الإلكتروني، 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2019. https://bit.ly/3mjJrgT

1- *غياب المشروع السياسي*: عانى الجيش الوطني السوري من افتقار قيادة الجيش أو المجلس الوطني السوري للإرادة السياسية. وقد ساهمت العلاقة الغامضة بين الجيش الوطني السوري والحكومة السورية المؤقتة والمجلس الوطني السوري في غياب رؤية سياسية واضحة من شأنها أن توجه العمل المسلح. وإضافة إلى ذلك، لا تتمتع مؤسسات المعارضة السياسية السورية بأي سلطة على الجيش الوطني السوري، وبالتالي لا يمكنها إظهار الانسجام السياسي أو العسكري بين صفوف المعارضة.

2- *هيكل القيادة غير الواضح*: بالنسبة إلى العديد من الجهات الدولية الفاعلة، فإن الإعلان عن إنشاء "جيش وطني سوري" موحد تحت رعاية أنقرة هو أمر غير مقبول. وكثيرون لا يرغبون في الاعتراف بجيش لا يوجد به قيادة مركزية موحدة ولا يمتلك العناصر الأساسية للجيش النظامي والمنضبط، بما في ذلك تسلسل هرمي قوي من أعلى إلى أسفل يوجه القرار العسكري بشكل فعال. ويعزى هذا النقص الحرج إلى الخلل الوظيفي الذي تعاني منه وزارة الدفاع وعجزها عن ممارسة سيطرة كافية على فصائل الجيش الوطني السوري.

3- *انعدام التماسك*: الجيش الوطني السوري مبني على هيكل قائم على الفصائل، مما يعني أن كل فصيل مسلح داخل الجيش الوطني السوري يحتفظ بهيكله الخاص مقابل الاندماج في العملية المركزية لتنفيذ المهام الموكلة إليه. ولم تمر عملية تكامل هذه الفصائل بحل التشكيلات المسلحة الحالية، إنما عملية إعادة هيكلة وتوحيد وتنسيق تحت مظلة مشتركة.

4- *غموض الوظيفة، عندما تختلط المهام العسكرية والمدنية*: تتفاوت الأدوار التي تضطلع بها فصائل الجيش الوطني السوري لأنها تتعهد بولاءات متباينة، ولها توجهات أيديولوجية متنوعة، وتعمل في مناطق نفوذ وسيطرة مختلفة. ولذلك، نادرًا ما يعمل الجيش الوطني السوري بحسبانه هيكلًا عسكريًا متماسكًا لأن فصائله تؤدي أدوارًا مختلفة حسب الظروف. على سبيل المثال، في ريف حلب، تعتبر أعمال الشرطة هي المهمة الرئيسية التي يضلع بها الجيش الوطني السوري إجمالًا، حتى عندما يختلف ذلك عن الدور التقليدي للجيش في تشكيلات ساحات القتال. وقد عملت الجبهة الوطنية للتحرير، رغم استقلالها، في إدلب وريف حلب الغربي، حيث قاتلت قوات النظام وشاركت في حروب بالوكالة في الخارج. ومن ثم، فإن فصائل الجبهة الوطنية للتحرير، حتى يتسنى لها الحفاظ على استقلالها النسبي ومجمع تجنيدها، لا تزال تفرض نفسها بحسبانها قوى مهيمنة بحكم الأمر الواقع حتى أثناء مشاركتها في النظام الشرطي الذي يديره الجيش الوطني السوري في تلك المنطقة. [4]

5- *مقاومة الاندماج من الفصائل*: تميل الفصائل ذات التركيبة الأيديولوجية القوية إلى التعبير عن حرصها على الحفاظ على هياكلها والسعي إلى تطوير مؤسساتها بصورة مستقلة رغم مشاركتها داخل الجيش الوطني السوري لأنها تعمل على تقديم مؤسساتها بحسبانها بديلًا مستقبليًا لمؤسسات الجيش الوطني

4 ثلاث مقابلات أجريت باستخدام تطبيق واتس آب WhatsApp مع مصطفى سيجري، أحد قادة الجيش الوطني السوري، واثنين آخرين من قادة فيلق الشام، 3 و5 أكتوبر/ تشرين الأول 2020. وفي هذه المقابلات، شرح القادة للمؤلف الوضع الحالي للجيش الوطني والمشاكل التي واجهها الجيش في الماضي.

السوري في حالة انهيارها. ولا ترى هذه الفصائل أن الاندماج في هيئة أخرى لا ينتمي قادتها إلى التيار الإيديولوجي الذي يعتنقونه أمر له قيمة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك جيش الإسلام، الذي جاء إلى شمال سوريا بعد أن توصل إلى اتفاق مع الحكومة السورية في مارس/ آذار 2018 للانتقال من الغوطة الشرقية. ومنذ ذلك الحين، شرعت هذه الجماعة في تأسيس قواعدها الخاصة واكتسبت المزيد من السلطة في مدينة الباب (شمال شرق حلب)، وتمكنت من الحفاظ على هيكلها، وحافظت على استقلالها النسبي مقارنة بالجيش الوطني السوري حتى مع التعاون في إطاره.

6- *الانتماءات السياسية المختلفة للفصائل*: على غرار جيش الإسلام وأحرار الشام، تنظر بعض الفصائل ذات التوجه الإسلامي إلى المؤسسات الرسمية للمعارضة السورية على أنها مجرد غطاء يوفر الشرعية السياسية. ولا يؤمنون بهذه المؤسسات في واقع الأمر. وثمة اعتقاد بأن الفصائل المسلحة تميل إلى أن تعمل تحت راية وزارة الدفاع التابعة لحكومة المعارضة المؤقتة بحسبانها غطاء فقط؛ بينما يبنون بشكل مواز مشروعهم العسكري والإيديولوجي الخاص بهم. وتعمل فصائل أخرى بوصفها أذرع عسكرية لبعض الشخصيات السياسية داخل المجلس الوطني السوري. إضافة إلى ذلك، فإن الفصائل التي تمثل تكتلات عسكرية إقليمية كبيرة مثل الجبهة الشامية أو أحرار الشرقية أو الفرقة العشرين قد تتطلع إلى أن تذوب ظاهرياً في هياكل عسكرية تتلاءم مع هيكلها الأصلي، وبالتالي تتجنب فقدان النفوذ والسلطة. ويضم الجيش الوطني السوري فصائل لديها مجندون من مناطق معينة واتحادات قبلية، وأبرزهم: أحرار الشرقية والفرقة 20 وجيش الشرقية، حيث تنتمي معظم عناصر هذه الفصائل إلى اتحاد البقارة القبلي الموجود في محافظة دير الزور.

السيناريوهات المحتملة لمستقبل الجيش الوطني السوري

1) <u>الاندماج في الجيش السوري:</u>

إن إمكانية دمج الجيش الوطني السوري مع الجيش العربي السوري هي من بين الخيارات السياساتية المطروحة على طاولة المفاوضات، وقد عُرضت في إطار حل سياسي محتمل يشمل إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية السورية في دمشق. ويجب إيلاء الاعتبار إلى المعارضة السورية المسلحة والجيش الوطني السوري، مع عشرات الآلاف من المقاتلين، ضمن أي حل سياسي محتمل لأنهما يمكن أن يعرقلا بسهولة أي نظام جديد ويزعزعان استقراره.

ويبدو أن تركيا تؤيد خيار الدمج في إطار ترتيبات حل نهائي محتمل في سوريا. وهذا الدمج يعني، كلاسيكيا، الحل؛ ومع ذلك، تحاول تركيا ضمان كتلة أقوى متماسكة من الفصائل التي سيكون من الصعب تفكيكها عند اندماجها مع الجيش العربي السوري.

وفي جنوب ووسط سوريا، عملت موسكو على وضع خطة لإعادة إدماج بعض عناصر فصائل المعارضة المسلحة السورية في تشكيل مصمم حديثاً داخل الجيش العربي السوري، أي الفيلق الخامس. وقد انطوى

ذلك على عمليات نزع سلاح واسعة النطاق في درعا والغوطة وريف حمص. ومع ذلك، فإن الاختلاف في السياق بين شمال وجنوب سوريا كبير للتمكن من قبول هذا السيناريو في الشمال. [5]

2) برامج إعادة هيكلة عسكرية مخصصة:

إعادة إدماج الجيوش هي إحدى المراحل الأخيرة بعد التوصل إلى توافق في الآراء في مجال الأمن والسياسة منبثق عن المفاوضات المتعلقة بتسوية النزاع. وكثيراً ما تشمل هذه المفاوضات خططاً لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. وإلى جانب إعادة إدماج مقاتلي الأطراف المتحاربة في جيش نظامي واحد، فإن لبرامج إعادة الهيكلة عدة جوانب، منها إعادة إدماج مقاتلي الجماعات المسلحة في المجتمع. وتؤكد هذه الجوانب غير العسكرية/ الأمنية ضرورة إحراز تقدم متزامن في مجالات التنمية الاقتصادية وسيادة القانون والعدالة الانتقالية. والحل السياسي هو الحل الذي يوفر البيئة المناسبة لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن إلى جانب التطورات المدنية الضرورية لنجاحها. [6] [7]

الخاتمة

رغم حالة التشرذم التي يعاني منها الجيش الوطني السوري، إلا أن تركيا وقادته حريصون على تقديمه بحسبانه نواة لجيش منضبط قادر على حماية شمال سوريا. ومن شأن هذا الجيش أن يقلل، من الناحية الاستراتيجية، الحاجة إلى تدخلات تركية شديدة لردع خصومه، أي حزب العمال الكردستاني. ويظل الحفاظ على الجيش الوطني السوري وترسيخه مرتبطين بإمكانية التوصل إلى حل سياسي محتمل، والأهم من ذلك التوصل إلى توافق أساسي في الآراء بين الجهات الفاعلة لإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية التي تسيطر عليها دمشق حالياً. ويجب أن تركز قيادة الجيش الوطني السوري في الفترة المقبلة على أوجه الضعف في هيكل الكيان، وأن تقيّم أدائه، وأن تركز على التدريب العسكري وفقًا للمعايير والممارسات المعترف بها دوليًا.

ولا يزال التحدي الذي يواجه فصائل المعارضة المسلحة السورية هو إنشاء تكتل صلب يمكن أن يشكل كتلة حرجة داخل المؤسسة العسكرية السورية المستقبلية. وبعد أن ينضج الحل النهائي، ستتنافس جميع الجهات الفاعلة العسكرية المحلية والجهات الراعية لها الخارجية على تشكيل هيكل المؤسسة؛ إذ أن امتلاك كتلة حرجة يعني امتلاك قوة كبيرة.

---

[5] "الجيش الوطني: زواج مصلحة أم رصيد استراتيجي؟" عنب بلدي، 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2019:
https://bit.ly/3dQKnX7

[6] مقابلة مع ساشا العلو، باحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2020. كتب العلو فصلين حول برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن في أحد الكتب التي عمران نشرها مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بشأن إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية في سوريا:
https://bit.ly/3mbGYoX

[7] "تحولات المؤسسة العسكرية السورية: تحدي التغيير وإعادة التشكيل،" مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 31 ديسمبر/ كانون الأول 2018:
https://bit.ly/3mbGYoX